الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/781
7 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٧٦ من جدول الأعمال

الحالة الاجتماعية في العالم

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر: السيد نيكولاي ن . كوميساروف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

أولا ــ مقدمة

١ ــ أدرج البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم : تقرير الأمين العام " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية ٣٤ / ٨٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

٢ ــ وفي الجلسة العامة ٤ المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة الثالثة .

٣ ــ ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها من ٤٧ الى ٥٠ ، و ٦١ و ٦٧ المعقودة من ١٥ الى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر و ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وتتضمن المحاضر الموجزة لتلك الجلسات (A/C.3/34/SR. 47 الى 50، و61، و67) الآراء التي أعرب عنها ممثلو الدول الأعضاء بصدد هذا البند .

٤ ــ وكان أمام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير عام ١٩٧٨ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/CN.5/557 و Add.1 الى Add.3) ؛

(ب) تقرير المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، المعقود في فاس في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٧٩ (A/34/389 و Corr.1) .

Digitized by UN Library Geneva

٥ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، قام وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بتقديم البند (أنظر A/C.3/34/SR.47) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.3/34/L.54

٦ - في الجلسة ٦١ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، قام ممثل الهند ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، بتقديم مشروعي قرارين (A/C.3/34/L.54) بعنوان " الحالة الاجتماعية في العالم " ، نصهما كما يلي :

ألف

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تذكّر بأن اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٩ ، يشكل أساسا للعمل الوطني والدولي في ميدان التنمية الاجتماعية ،

" واذ تشير الى قراراتها ٢٧٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ و ٣١/٨٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم و ٣٣/٤٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ،

" واذ تشير أيضا الى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٣٣/١٩٣ بشأن الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،

" واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٢/١٩٧ الذي كان مما طلب فيه من الأمانة العامة للأمم المتحدة القيام " بصورة منتظمة باجراء دراسات استقصائية واستقاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي " ،

" واذ تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الفرد وقدره ،

../..

Digitized by UN Library Geneva

" واذ تعلم أن الهدف الأساسي للتنمية هو التقدم المطرد في رفاهة الشعوب كافة على أساس مشاركتها الكاملة في عملية التنمية وتحقيق التوزيع العادل للثمار المحققة منها ،

" واذ تدرك أن الدور الأساسي والمسؤولية الأخيرة للحكومات يتمثلان في كفالة التقدم الاجتماعي والرفاهة لشعوبها ، وتخطيط التدابير الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، في اطار الخطط الانمائية الشاملة ، وتشجيع وتنسيق أو توحيد جميع الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هذه الغاية ، وادخال تغييرات في الهيكل الاجتماعي عند الاقتضاء ،

" واذ تؤكد من جديد حق كل بلد في تطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يراه أنسب لتحقيق تنميته الذاتية ، وفي عدم التعرّض لأي نوع من التمييز نتيجة لذلك ،

" واذ ترى أن النمو الاقتصادي السريع يجب أن يواكب التغيرات النوعية والهيكلية في كل بلد ، وأنه ينبغي تقليل الفوارق الاجتماعية والقطاعية ، أينما وجدا ، الى حد كبير ،

" واذ تؤكد على أهمية اتخاذ التدابير الرامية الى كفالة المشاركة الفعّالة لجميع عناصر المجتمع ، حسب الاقتضاء ، في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعبئة الرأي العام ونشر المعلومات الاجتماعية ، دعما لمبادئ ومقاصد التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

" واذ تلاحظ أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم تتّسم بالتدهور في الوضع الاقتصادي بالبلدان النامية ولإطراد اتساع الهوّة التي تفصل بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو ،

" واذ ترى أيضا أن من الضروري الاسراع بانجاز المفاوضات الجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديد ، وأن ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق السرعة المنشودة في احراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ،

" واقتناعا منها بضرورة العمل ، على نحو سريع وكامل ، على ازالة العقبات التي تعترض تقدم الشعوب في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري والعدوان والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، وجميع الأشكال الأخرى لعدم المساواة واستغلال الشعوب ،

" واذ تؤكد من جديد أن المسؤولية الأساسية في تنمية البلدان النامية انما تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، وأنه مهما كان عظم جهودها الذاتية ، فلن تمكّنها هذه الجهود وحدها من بلوغ أهداف التنمية المنشودة بالسرعة الواجبة ما لم تقم علاقات اقتصادية وتجارية منصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وما لم يزدد مقدار ما يتاح للبلدان النامية من موارد مالية وتقنية ،

Digitized by UN Library Geneva

" وقد نظرت في تقرير عام ١٩٧٨ عن الحالة الاجتماعية في العالم (١) ، الذي يقدم عرضا عاما للاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ،

" ١ - تلاحظ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم مابرحت تدعو الى القلق ؛

" ٢ - تلاحظ أيضا بطء معدل تنفيذ إعلان التقدم في الميدان الاجتماعي والتقدم المخيّب أيضا للآمال في تحقيق مختلف أهداف التنمية الشاملة التي اعتمدت وتأكّدت من جديد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الثانية ؛

" ٣ - تؤكد من جديد أن أحد الشروط الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم يتمثل في القضاء على جميع أشكال التبعية والقهر كالعدوان والاحتلال الأجنبي والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري ؛

" ٤ - تؤكد من جديد على أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي قررها المجتمع الدولي خلال السبعينات ، كالقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ١٩٨٥ ، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومحو الأمية بنهاية الثمانينات ، وتوفير الكميات الكافية من المياه الصالحة بحلول عام ١٩٩٠ ، وتحقيق متوسط عمر للانسان يبلغ ٧٤ عاما في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق إدماج المرأة إدماجا كاملا في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمتّع الكافة بالصحة بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

" ٥ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء تشجيع التقدم في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق أهدافها ومقاصدها ، في إطار الأولويات والمصالح الوطنية ، وذلك في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ، ورفاهة الأطفال ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

" ٦ - توصي بأن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المشاركة الفعّالة لجميع قطاعات المجتمع ، كلما كان ذلك مناسبا ، بوصفها عنصرا لا يتجزأ في خطط وبرامج التنمية المحلية والاقليمية والوطنية ، بغرض كفالة تعبئة واستخدام الموارد البشرية ، على نحو فعّال ، وكذلك توزيع ثمار التنمية توزيعا أكثر انصافا ؛

" ٧ - تؤكد أهمية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتحقيق التقدم في الميدان الاجتماعي ؛

---

(١) E/CN.5/557 و Add.1 الى Add.3 .

Digitized by UN Library Geneva

" ٨ - تؤكد أيضا على أن الاسراع بالتقدم الاجتماعي للبلدان النامية يتطلب اجراء زيادة كبيرة في المساهمة المتعددة الأطراف والثنائية ، المالية أو التقنية أو كلتيهما ، في جهود التنمية الوطنية ، على أن تكون هذه المساهمة متوائمة مع التكنولوجيا الجديدة والمناسبة ومقدمة في إطار الخطط الانمائية للبلدان النامية ؛

" ٩ - تأسف بالغ الأسف لعدم امتثال أغلب البلدان المتقدمة النمو للمسؤوليات التي ووفق عليها رسميا في سياق غايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وأهدافها ومقاصدها ؛

" ١٠ - تطلب الى المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد المتاحة لها بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية المبينة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

" ١١ - ترجو من الأمين العام تعيين موظف اتصال في المقر ، في حدود الموارد الحالية للأمم المتحدة ، لمتابعة الأنشطة المتعلقة بإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

" ١٢ - تقرر ضرورة أن تسهم التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم في تحديد وابراز المسائل الاجتماعية الناشئة التي تشغل الاهتمام الدولي ، وفي مناقشة العلاقات بين المسائل الانمائية الرئيسية ذات الأبعاد الدولية والوطنية على السواء ؛

" ١٣ - ترجو من الأمين العام أن يصدر التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم كل ثلاث سنوات آخذا في الاعتبار أحكام هذا القرار ، وأن يتضمن تقريرا عن التقدم الاجتماعي المحرز خلال العقد الانمائي الثالث في ضوء أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها ، ووفقا للاجراءات التي سيتم تحديدها لاستعراضه وتقييمه ؛

" ١٤ - ترجو كذلك من الأمين العام أن ينظم ، في اطار برنامج الخدمات الاستشارية ، وواضعا في الاعتبار أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها ، حلقة دراسية دولية لمقارنة سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وخبراتها في مجال مشاركة جميع قطاعات المجتمع في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن المساومة الجماعية واشتراك العمال في الادارة ، والادارة الذاتية للعمال ، وأن يقدم تقريرا عن نتائج هذه الحلقة الدراسية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين في إطار البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " من بنود جدول الأعمال ؛

" ١٥ - تقرر أن تنظر في البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " في دورتها السابعة والثلاثين " .

Digitized by UN Library Geneva

باء

منهجية لإعداد التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تلاحظ أنه ينبغي زيادة تحسين المنهجية المستخدمة في دراسة الحالة الاجتماعية في العالم ،

" واذ تضع في اعتبارها ضرورة أن تستند المنهجية بصورة أساسية الى المؤشرات الكمّية والنوعية للحالة الاجتماعية في العالم ،

" ترجو من الأمين العام أن يتخذ ، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، تدابير ملائمة لتحسين المنهجية المستخدمة في اعداد التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم والتقرير المتعلق بتنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين " .

٧ - وفي الجلسة ٦٧ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ، قام ممثل الهند ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، بتنقيح نص مشروع القرار A/C.3/34/54 (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) على النحو التالي :

في مشروع القرار ألف

(أ) يستعاض عن الفقرة الحادية عشرة من الديباجة بما يلي :

" واذ تلاحظ أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العالم تتّسم بالتدهور في الوضع الاقتصادي ، ولا سيما بالبلدان النامية ، وإذ يقلقها بالغ القلق أن أوجه اللاإنصاف والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أدت الى توسيع الهوّة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، " ؛

(ب) في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ، يستعاض عن عبارة " وخاصة " بعبارة " وبأن " ، ويضاف في نهاية الفقرة ما يلي :

" تشكل عقبات رئيسية أمام تقدم البلدان والشعوب النامية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، " ؛

(ج) في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة ، يستعاض عن كلمة " تقم " بكلمة " توجد " ؛

(د) في الفقرة ٢ من المنطوق ، تحذف كلمة " أيضا " ؛

../..

Digitized by UN Library Geneva

(هـ) يستعاض عن الفقرة ٣ من المنطوق بالنص التالي :

" تؤكد من جديد أن جميع أشكال التبعية والقهر كالعدوان والاحتلال الأجنبي والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري تشكل عقبات رئيسية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، ومن ثم يجب القضاء عليها دون ابطاء ؛ "

(و) في الفقرة ٨ من المنطوق ، يستعاض عن عبارة " اجراء زيادة كبيرة " بعبارة " تعزيزا كبيرا " ؛

(ز) يستعاض عن الفقرة ٩ من المنطوق بالنص التالي :

" تأسف بالغ الأسف لأن أغلب البلدان المتقدمة النمو لم تحقق الأهداف المحددة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛ "

(ح) تحذف الفقرة ١١ من المنطوق ويعاد ترقيم الفقرات التالية تبعا لذلك ؛

(ط) في الفقرة الجديدة برقم ١١ من المنطوق ، يستعاض عن عبارة " وابراز المسائل الاجتماعية الناشئة " بعبارة " الاتجاهات الاجتماعية الناشئة " ؛

(ى) في الفقرة الجديدة برقم ١٣ من المنطوق ، تضاف عبارة " لدى اعتمادها " بعد عبارة " الاستراتيجية الانمائية الدولية " ؛

في مشروع القرار باء

(ك) في الفقرة الأولى من الديباجة ، يستعاض عن كلمة " منهجية " بعبارة " طرق تجميع وتحليل وتفسير وتقييم المعلومات والبيانات " ؛

(ل) في الفقرة الثانية من الديباجة ، يستعاض عن عبارة " ضرورة أن تستند المنهجية " بعبارة " الحاجة الى منهجية تستند " .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، صوّتت اللجنة على مشروعي القرارين (A/C.3/34/L.54) كما يلي :

(أ) اعتمدت الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار ألف بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ١٨ عضوا عن التصويت ؛

(ب) اعتمد مشروعا القرارين في مجموعهما ، بصيغتهما المنقّحة ، دون تصويت (أنظر الفقرة ٩ أدناه) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٩ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

Digitized by UN Library Geneva

الحالة الاجتماعية في العالم

ألف

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكّر بأن إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، يشكل أساسا للعمل الوطني والدولي في ميدان التنمية الاجتماعية ،

واذ تشير الى قراراتها ٢٧٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ و ٣١/٨٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم و ٣٣/٤٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ،

واذ تشير أيضا الى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن الإعداد لاستراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي كان مما طلب فيه من الأمانة العامة للأمم المتحدة القيام " بصورة منتظمة باجراء دراسات استقصائية واسقاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي " ،

واذ تضع في اعتبارها أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يقومان على أساس احترام كرامة الفرد وقدره ،

واذ تعلم أن الهدف الأساسي للتنمية هو التقدم المطرد في رفاهة الشعوب كافة على أساس مشاركتها الكاملة في عملية التنمية وتحقيق التوزيع العادل للثمار المحققة منها ،

واذ تدرك أن الدور الأساسي والمسؤولية الأخيرة للحكومات يتمثّلان في كفالة التقدم الاجتماعي والرفاهة لشعوبها ، وتخطيط التدابير الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، في اطار الخطط الانمائية الشاملة ، وتشجيع وتنسيق أو توحيد جميع الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق هذه الغاية ، وادخال تغييرات في الهيكل الاجتماعي عند الاقتضاء ،

Digitized by UN Library Geneva

واذ تؤكد من جديد حق كل بلد في تطبيق النظام الاقتصادى والاجتماعي الذى يراه أنسب لتحقيق تنميته الذاتية ، وفي عدم التعرض لأى نوع من التمييز نتيجة لذلك ،

واذ ترى أن النمو الاقتصادى السريع يجب أن يواكب التغيّرات النوعية والهيكلية في كل بلد ، وأنه ينبغي تقليل الفوارق الاجتماعية والقطاعية ، أينما وجدا ، الى حد كبير ،

واذ تؤكد على أهمية اتخاذ التدابير الرامية الى كفالة المشاركة الفعالة لجميع عناصر المجتمع، حسب الاقتضاء ، في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعبئة الرأى العام ونشر المعلومات الاجتماعية ، دعما لمبادئ ومقاصد التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

واذ تلاحظ أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العالم تتسم بالتدهور في الوضع الاقتصادى ، ولا سيما بالبلدان النامية ، واذ يقلقها بالغ القلق أن أوجه اللاإنصاف والاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أدت الى توسيع الهوّة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

واذ ترى أيضا أن من الضرورى الاسراع بانجاز المفاوضات الجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وأن ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق السرعة المنشودة في احراز التقدم الاجتماعي والاقتصادى في البلدان النامية ،

واقتناعا منها بضرورة العمل ، على نحو سريع وكامل ، على ازالة العقبات التي تعترض تقدم الشعوب في الميدان الاقتصادى والاجتماعي ، وبأن الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والعدوان والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، وجميع الأشكال الأخرى لعدم المساواة واستغلال الشعوب ، تشكل عقبات رئيسية أمام تقدم البلدان والشعوب النامية في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ،

واذ تؤكد من جديد أن المسؤولية الأساسية في تنمية البلدان النامية إنما تقع على عاتق هذه البلدان نفسها ، وأنه مهما كان عظم جهودها الذاتية ، فلن تمكّنها هذه الجهود وحدها من بلوغ أهداف التنمية المنشودة بالسرعة الواجبة ما لم توجد علاقات اقتصادية وتجارية منصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وما لم يزدد مقدار ما يتاح للبلدان النامية من موارد مالية وتقنية ،

وقد نظرت في تقرير عام ١٩٧٨ عن الحالة الاجتماعية في العالم (١) ، الذى يقدم عرضا عاما للاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ،

---

(١) E/CN.5/557 و Add.1 الى Add.3 .

Digitized by UN Library Geneva

١ - تلاحظ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم ما برحت تدعو الى القلق ؛

٢ - تلاحظ أيضا بارتياح معدل تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والتقدم المخيّب للآمال في تحقيق مختلف أهداف التنمية الشاملة التي اعتمدت وتأكدت من جديد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛

٣ - تؤكد من جديد أن جميع أشكال التبعية والقهر كالعدوان والاحتلال الأجنبي والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري تشكل عقبات رئيسية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، ومن ثم يجب القضاء عليها دون ابطاء ؛

٤ - تؤكد من جديد على أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي قررها المجتمع الدولي خلال السبعينات ، كالقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ١٩٨٥ ، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومحو الأمية بنهاية الثمانينات ، وتوفير الكميات الكافية من المياه الصالحة بحلول عام ١٩٩٠ ، وتحقيق متوسط عمر للانسان يبلغ ٧٤ عاما في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق إدماج المرأة إدماجا كاملا في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتمتع الكافة بالصحة بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

٥ - تطلب الى جميع الدول الأعضاء تشجيع التقدم في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من تدابير السياسة تستهدف تحقيق أهدافها ومقاصدها ، في إطار الأولويات والمصالح الوطنية ، وذلك في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ، ورفاهة الأطفال ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٦ - توصي بأن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المشاركة الفعّالة لجميع قطاعات المجتمع ، كلما كان ذلك مناسبا ، بوصفها عنصرا لا يتجزأ في خطط وبرامج التنمية المحلية والاقليمية والوطنية ، بغرض كفالة تعبئة واستخدام الموارد البشرية ، على نحو فعّال ، وكذلك توزيع ثمار التنمية توزيعا أكثر إنصافا ؛

٧ - تؤكد أهمية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتحقيق التقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٨ - تؤكد أيضا على أن الاسراع بالتقدم الاجتماعي للبلدان النامية يتطلب تعزيزا كبيرا للمساهمة المتعددة الأطراف والثنائية ، المالية أو التقنية أو كليهما ، في جهود التنمية الوطنية ، على أن تكون هذه المساهمة متوائمة مع التكنولوجيا الجديدة والمناسبة ومقدمة في إطار الخطط الانمائية للبلدان النامية ؛

٩ - تأسف بالغ الأسف لأن أغلب البلدان المتقدمة النمو لم تحقق الأهداف المحددة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛

Digitized by UN Library Geneva

١٠ - تطلب الى المنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد المتاحة لها بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية المبينة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

١١ - تقرر ضرورة أن تسهم التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم في تحديد الاتجاهات الاجتماعية الناشئة التي تشغل الاهتمام الدولي ، وفي مناقشة العلاقات بين المسائل الانمائية الرئيسية ذات الأبعاد الدولية والوطنية على السواء ؛

١٢ - ترجو من الأمين العام أن يصدر التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم كل ثلاث سنوات آخذا في الاعتبار أحكام هذا القرار ، وأن يتضمن تقريرا عن التقدم الاجتماعي المحرز خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث في ضوء أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها ، ووفقا للاجراءات التي سيتم تحديدها لاستعراضه وتقييمه ؛

١٣ - ترجو أيضا من الأمين العام أن ينظم ، في اطار برنامج الخدمات الاستشارية ، وواضعا في الاعتبار أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ومقاصدها لدى اعتمادها ، حلقة دراسية دولية لمقارنة سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وخبراتها في مجال مشاركة جميع قطاعات المجتمع في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن المساومة الجماعية واشتراك العمال في الادارة ، والادارة الذاتية للعمال ، وأن يقدم تقريرا عن نتائج هذه الحلقة الدراسية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين في إطار البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " من بنود جدول الأعمال ؛

١٤ - تقرر أن تنظر في البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " في دورتها السابعة والثلاثين .

باء

ان الجمعية العامة ،

اذ تلاحظ أنه ينبغي زيادة تحسين طرق تجميع وتحليل وتفسير وتقييم المعلومات والبيانات المستخدمة في دراسة الحالة الاجتماعية في العالم ،

واذ تضع في اعتبارها الحاجة الى منهجية تستند بصورة أساسية الى المؤشرات الكمّية والنوعية للحالة الاجتماعية في العالم ،

ترجو من الأمين العام أن يتخذ ، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، تدابير ملائمة لتحسين المنهجية المستخدمة في اعداد التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم والتقرير المتعلق بتنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

Digitized by UN Library Geneva